

# مركز الدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

## تركيا والاتحاد الأوروبي.. طلاق غير مُعترف به!

### مدخل:

في الحادي والثلاثين من مايو الماضي، قال جان كلود يونكر، رئيس المفوضية الأوروبية – الجهاز التنفيذي أو السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي – إنه إذا أعادت تركيا العمل بعقوبة الإعدام؛ فإن ذلك سيعني توقف المفاوضات الخاصة بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

تصريح يونكر جاءت في إطار نقاش أجراه مع عدد من الطلاب، في العاصمة الألمانية برلين، حول مستقبل أوروبا والاتحاد الأوروبي، وكانت تركيا ومحادثات الانضمام إليها محورًا مهمًا من محاور النقاش.

الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، كان قد أكد أكثر من مرة بأنه سوف يُقر إعادة العمل بتلك العقوبة، إذا قدم البرلمان التركي مقترحًا بهذا الأمر، أو إذا تم تأييده من خلال استفتاء شعبي جديد.

وبالرغم من أن تركيا قد ألغت في العام 2004م، العمل بعقوبة الإعدام، في إطار تعزيز مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي، إلا أن المحاولة الانقلابية التي جرت في يوليو من العام 2016م، جددت الحديث في تركيا عن إعادة العمل بعقوبة الإعدام، في ظل حالة شعبية وسياسية أفرزتها المحاولة الفاشلة، وذلك من أجل معاقبة قادة المحاولة الانقلابية.

# مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إلا أن "يونكر" في نقاشه هذا لم يغلق الباب تمامًا أمام مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد، وقال: "لا أؤيد الرأي الداعي لضرورة وقف مفاوضات انضمام تركيا في الوقت الحالي"، وأنه "ينبغي للمسؤولين الأوروبيين مواصلة العمل على إقناع تركيا بأن من مصلحتها تبني إصلاحات والمضي نحو أوروبا بدلاً من الابتعاد عن القارة وقيمها".

ففي نوفمبر 2016م، تبني البرلمان الأوروبي قرارًا دعا إلى تجميد المفاوضات مع تركيا، وعدم استئنافها إلا بعد رفع حالة الطوارئ التي فرضتها تركيا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، ومدد أردوغان العمل بها إلى أمد غير محدد، بعد الاستفتاء الرئاسي الذي منحه الصلاحيات التنفيذية التي كان ينشدها منذ سنوات، في أبريل 2017م.

ولقد شهد العامان 2016م و2017م بالذات، الكثير من الجدل الحاد الذي تجاوز الأصول والقواعد الدبلوماسية المرعية، ولاسيما بين شركاء وحلفاء قدامى في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مثل تركيا والدول الأوروبية، وصل إلى مستوى منع وزراء أترك من دخول دول أوروبية مثل هولندا وألمانيا والنمسا، من أجل الترويج لخيار "نعم" في الاستفتاء الرئاسي الأخير الذي جرى في تركيا.

أدى ذلك إلى إشعال أزمة دبلوماسية كبرى بين تركيا وهذه الدول الأوروبية وصلت إلى حد اتهام تركيا للأوروبيين بعقد "تحالف صليبي" جديد ضد تركيا "المسلمة"، ومنع نواب ألمان وأوروبيين من دخول قاعدة "أنجريك" الجوية التابعة لحلف (الناتو) في جنوب تركيا، مع تهديدات من الجانبين بإجراءات تصعيدية فيما يخص مصالح الطرف الآخر لديه.

# مركز الدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

## العلاقات التركية الأوروبية وعناصر التباعد:

بالرغم من أن الأعوام الأخيرة قد شهدت توترات عديدة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، على خلفية موضوع "مماطلة" الأوروبيين في الاستجابة لمطالب الأتراك في شأن تحريك ملف العضوية، وقضية اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين؛ إلا أنه، وفي حقيقة الأمر؛ فإن المتتبع لسياق الأزمة الجديدة في العلاقات التركية الأوروبية- سوف يقف عند "صاعق" مهم لها، وهو موقف الأوروبيين من الانقلاب الفاشل الذي وقع في تركيا في يوليو 2016م.

ولدقة القول؛ فإننا نشير هنا إلى موقف الأوروبيين، وليس موقف الأتراك من موقف الأوروبيين من الانقلاب، والفارق ضخم.

ففي حقيقة الأمر؛ فإنه، وبعيداً عن تقييم الأتراك للموقف الأوروبي؛ فإن موقف الأوروبيين من زاوية موضوعية ومحيدة؛ بالفعل كان مثيراً للريب، ويبدو أن الأتراك كانوا محقين في غضبهم؛ حيث لم تصدر أية إدانات للانقلاب عن الهيئات الدبلوماسية الأوروبية، سواء على مستوى الدول أو مستوى الاتحاد الأوروبي، إلا بعد إعلان فعلياً عن فشل الانقلاب، كما كان التناول الإعلامي الأوروبي للحدث، على غير ما هو مفترض من مواقف مبدئية لأوروبيين في هذه الأمور.

ويمكن القول، إن هذه النقطة الزمنية، وهذا الموقف السياسي لأوروبيين؛ شهدت العلاقات التركية الأوروبية المزيد من التدهور، وكانت الإجراءات الأمنية والسياسية التي تبنتها حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على المستويين الداخلي والخارجي، محكاً مهمّاً للغاية في توجيه العلاقات بين الطرفين.

# مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

فجانب الاعتقالات التي طالت عشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين، شملت فئات ذات حساسية، مثل نواب أكراد، وصحفيين ورجال قضاء، وعمليات الإحالة إلى التقاعد التي شملت عشرات الآلاف من الجهازين الإداري المدني والعسكري للدولة؛ كانت الحرب التي تشنها الحكومة التركية على مفاصل جماعة "الدعوة" التي أسسها الداعية التركي المقيم في الولايات المتحدة، فتح الله جولن، صاعق تفجير لأزمات جديدة.

فالحكومة التركية تصنّف حركة جولن بأنها حركة إرهابية، وهذه الحركة في الأصل حركة دعوية واجتماعية، ولها في الأصل منظومة من المساجد والمدارس والجمعيات، يصل عددها إلى آلاف، داخل تركيا وخارجها.

ولمّا صنفت الحكومة التركية بعض المدارس والجمعيات التابعة لجماعة "الدعوة" على أنها كيانات إرهابية؛ طال ذلك بعض هذه الجمعيات والمدارس الموجودة في دول أوروبية مثل هولندا التي اعترضت على هذا بطبيعة الحال.

وذات الأمر جرى مع ألمانيا؛ التي اتهمها أردوغان بأنها ظهير تعبوي لكل خصومه، سواء الأكراد أو جماعة جولن. ولكن كل ما سبق لا يصف كل الأمور.

مبدئيًا، الظاهر في القضية، هي خلافات على قضايا سياسية وحقوقية، وأعباء أمنية واقتصادية يتحملها الطرفان بسبب الآخر، كما في اتفاق الهجرة الذي تم التوصل إليه بين الأتراك والأوروبيين في مارس من العام 2013م، والذي كان من المفترض - وهو ما لم يتم - منح تركيا ثلاثة مليارات دولار دعمًا اقتصاديًا لها في مواجهة أعباء المهاجرين وإيوائهم وغير ذلك، وإعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرة الدخول، نظير - وهو ما أوفت به أنقرة - أن تمنع أنقرة اللاجئين المارين من

# مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أراضيها من العبور إلى الدول الأوروبية المتاخمة؛ إلا أن الأمر أعمق من ذلك بكثير.

## قضية الهوية وعقدة الأوربيين:

أول جوانب الاستحالة في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، هو هوية تركيا "المسلمة" وليس "الإسلامية". فالرفض الأوروبي لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي باعتبارها دولة مسلمة كبيرة سابق على وصول حكومة العدالة والتنمية "الإسلامي"؛ حيث قال هيلموت كول قبل عقدين ونصف، إن الاتحاد الأوروبي الذي تأسس بموجب اتفاقية "ماستريخت" عام 1992م، هو "نادٍ مسيحي"، بينما كانت تركيا لا تزال محكومة بحكومات علمانية صرفة.

وتكرر موقف كول على لسان أكثر من قيادة أوروبية، مثل الرئيس الفرنسي الأسبق، نيكولا ساركوزي، خلال وجوده في المنصب عام 2007م، وكذلك من مستشارين في النمسا وألمانيا، وحتى بابا الفاتيكان السابق، بينديكت السادس عشر، أكد على هذا الموقف في العام 2004م.

وبعض الأوربيين يقولون إن أنقرة؛ العاصمة التركية ذاتها، ليست في أوروبا. وهي حتى ذات الاعتبارات التي استند عليها الأوربيون في رفض طلب مماثل للعاهل المغربي محمد السادس، بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

يرتبط بذلك قضايا أخرى ذات صلة، وهي اختلاف البيئة الثقافية والمُكوّن الهوياتي لتركيا عن أوروبا بشكل كامل، فتركيا شاءت أم أبت هي بالفعل دولة مشرقية.

وحتى على المستوى الأنثروبولوجية البشرية؛ فإن أصول القبائل التي أسست الدولة العثمانية ذاتها، من آسيا الوسطى والشرقية، ولا يوجد أي ارتباط بينها وبين القبائل التي نشأت منها دول أوروبا الشرقية والوسطى المجاورة لتركيا، مثل ألمانيا

# مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

والنمسا والمجر وغيرها، بالرغم من وجود ارتباط بين الجerman والأريين في بلاد فارس.

هذه النظرة القيمة للمسألة من جانب الأوروبيين، تتجاوز هذه الأساس العريض، إلى مستويات ترتبط فيها ببعض الأمور الموضوعية ذات الطابع المؤسسي.

فتعداد دول الاتحاد الأوروبي الـ27 بعد خروج بريطانيا، يصل إلى حوالي 400 مليون نسمة، بينما تعداد سكان تركيا وحدها، حوالي 80 مليوناً، ومرشح للوصول إلى 100 مليون نسمة، بعد سياسات العدالة والتنمية الأخيرة على تقاعد المرأة من العمل، والدعوة إلى زيادة مستويات الإنجاب.

هذا معناه لو انضمت تركيا للاتحاد الأوروبي، أن تركيا وقتها سوف تكون قوتها ما بين 20 إلى 25 بالمائة من عدد مقاعد البرلمان الأوروبي، وذات نسبة التمثيل في مؤسسات الاتحاد المختلفة، وهو ما سوف يقود إلى تغيير كبير في قضايا واهتمامات مؤسسات الاتحاد، مثل قضايا اجتماعية تضعها الدول الأوروبية على رأس أولوياتها، إلى آفاق أخرى، تتخوف أوروبا المسيحية – دينياً وثقافياً بالفعل – من أن تجدها مفروضة على أجنداتها كسياسات رسمية، مثل حصول المسلمين على حقوق أوسع تبرز هويتهم أكثر في المجتمعات الأوروبية.

ويهدد ذلك ألمانيا بشكل مباشر؛ التي هي في المرتبة التصويتية الأولى في البرلمان الأوروبي والمؤسسات الأوروبية الأخرى، بتعداد سكان يصل إلى 82 مليون نسمة، كما تهدد قوة ومثانة مركز الاقتصاد التركي سيطرة ألمانيا على الاتحاد الأوروبي، وتنافسيته في العالم.

ومن المعروف أن مشروع الاتحاد الأوروبي، هو مشروع هيمنة ألمانيا بالأساس، وهو واضح حتى للقوميين الفرنسيين الذين يرون في محور باريس – برلين الذي يقود الاتحاد الأوروبي، تبعية وليس شراكة فرنسية مع ألمانيا.

# مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ومن المعروف بطبيعة الحال، العمق التاريخي لهذه المسألة سواء بالنسبة لأطماع ألمانيا في أوروبا، أو فيما يخص التنافس القومي والديني القديم بين الفرنسيين والجرمان، والذي وصل إلى مستوى احتلال ألمانيا لفرنسا مرتين، في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

## البدائل التركية:

في هذا الإطار، تحاول بعض الدوائر في تركيا أن تجد للبلاد اتجاهات أخرى للتوسع الاقتصادي والسياسي استجابة لنظرية المجال الإستراتيجي التي وضعها أحمد داوود أوغلو في مطلع الألفية، وشكّلت "مانيفستو" عمل تركيا إلى الآن.

ومن بين هذه المجالات، أفريقيا، وخصوصاً منطقة القرن الأفريقي بما فيها إثيوبيا التي تحظى وحدها باستثمارات تركية تتجاوز المليارات الثلاث، وهي نصف استثمارات تركيا في القارة الأفريقية بالكامل.

الدائرة الثانية، العالم العربي والإسلامي بطبيعة الحال، ولكن العلاقات التركية في الفترة الراهنة على غير ما يُرام بعد السياسات التركية في الأزمة السورية، والتعقيدات الراهنة في العلاقات مع مصر، بالإضافة إلى التدخلات التركية الواضحة في الأزمة الليبية سواء من خلال وكلاء محليين مثل الإخوان المسلمين، أو من خلال حلفاء إقليميين مثل تركيا.

# مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وربما منطقة الخليج العربي تُعتبر الأهم والأقرب الآن بالنسبة لتركيا، في ظل وجود حليف قريب مثل قطر، وأهمية إستراتيجية لتركيا بالنسبة لدول الخليج الأخرى، وخصوصًا السعودية فيما يخص الملف السوري.

ولكن هذا الأمر له كذلك تعقيداته المشار إلى بعضها بأعلى، كما أنه لا يفي بمتطلبات الاقتصاد التركي الذي هو بحاجة بالفعل إلى مجال أقوى وأكثر تنوعًا اقتصاديًا، بشكل لا يفي به إلا روسيا والاتحاد الأوروبي، ولا يمكن حتى لفضاء شنغهاي، الوفاء به.

ولكن التنافسية التركية الروسية في مناطق القوقاز وشرق أوروبا، كما هو واضح من المسلك التركي في ملف القرم والأزمة الأوكرانية، وفي آسيا الوسطى؛ حيث توجد أقليات تركية وذات أصول تركية كبيرة تُعتبر مجالاً للتنافس الإستراتيجي بين تركيا وروسيا.

كما أن المسألة من الانضمام للاتحاد الأوروبي ليست بيد العدالة والتنمية أو أردوغان وحده، وإلا – كما يمكن قياسه من حالات سابقة لسياسات تبناها أردوغان في مواقف صراعية مماثلة كما هو الحال مع الأوروبيين في الوقت الراهن – كانت تركيا أو أردوغان بمعنى أدق، قد بادر فورًا إلى إعلان موقف "ثوري" يتناسب مع أزمة منع وزير خارجيته، مولود جاويش أوغلو، ووزراء آخرين، من دخول ألمانيا والنمسا وهولندا ودول أوروبية أخرى، وهو بالفعل موقف أوروبي مس السيادة التركية وكرامة وصورة الدولة التركية في الخارج بشكل مباشر.

فمسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي تخص قطاعات أعرض من المجتمع والدولة في تركيا، بما في ذلك رجال الأعمال والأحزاب اليمينية القومية والجمهورية



# مركز الدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المعارضة؛ حيث فوائد الانضمام للاتحاد الأوروبي تخص هذه الشرائح كافة، كما أن الانضمام هو طموح تركي قومي وليس أمراً أو ملفاً يديره الحزب الحاكم مهما كانت قوته، ومهما كانت سطوة اردوغان، فهو في النهاية، مهما بلغت شعبيته، "سياسي" أو "رئيس" منتخب يمكن أن يرحل في أية انتخابات مقبلة.

وموقف حزب الشعب الجمهوري هو الأوضح في هذا الشأن؛ حيث إن الحزب عبّر صراحة على لسان رئيسه، جليقدار أوغلو، أنه ليس من حق اردوغان أن يقود تركيا بالكامل إلى الاتجاه الذي يريده في أمور تخص الأتراك كلهم.

ربما يُعتبر تجمع "البريكس" الذي يضم دولاً كبرى اقتصادياً وسياسياً، مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل، بقوة تقدر بأكثر من 25 بالمائة من حجم الاقتصاد العالمي، وحوالي 45 بالمائة من تعداد سكان العالم، هو الذي يمكن أن يتيح المكاسب المأمولة للاقتصاد التركي، إلا أن الانضمام للاتحاد الأوروبي له أبعاد أكبر من الباعث الاقتصادي؛ حيث هو أمر شديد الأهمية في التركيبة النفسية والسياسية للأتراك.

فبعد قرون من الصراع، سيطر فيها العثمانيون على أجزاء واسعة من أوروبا، يريد الأتراك العودة – كما يفعل الألمان في حقيقة الأمر – إلى الهيمنة على أوروبا من خلال بوابة الاتحاد الأوروبي.

وهو أمر يدركه الأوروبيون، ولا يخفون انزعاجهم منه، ويبدو ذلك في ردود أفعالهم على المستويين الدبلوماسي والإعلامي، على تصريحات اردوغان المتكررة فيما يتعلق بعثمانية تركيا.

# مركز الدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

واستدعاء المصطلح؛ عثمانية تركيا؛ لا يشي بنوايا تعاون من جانب الأتراك، وإنما بمساعٍ للهيمنة؛ حيث المرحلة العثمانية من العلاقات الأوروبية التركية؛ لم تكن سوى صراعات وحروب دائمة، شملت الجوانب الدينية كذلك كما هو معروف.

وبالتالي؛ ومن خلال ما سبق؛ فإن عقبات سياسية ونفسية كثيرة تواجه مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتعقيدات "الأصولية" – لو صحَّ التعبير – التي تواجه دخول تركيا إلى النادي الأوروبي، أعمق وأبعد زمنياً من فترة أردوغان والعدالة والتنمية، بحيث يمكن التصور أنه برحيل حكومة العدالة والتنمية "الإسلامية" الحالية في تركيا؛ سوف تنحل الأمور، وتدخل تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

كتب- أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الاستراتيجية

